هل ينجح الصحافيون في تحسين حالهم هذه المرة؟

نقاشات قانون الإعلام ونقابة الصحافيين .. زفاف في غياب العروسين!

صحافيون يحتجون ضد خطف الصحافي البريطاني في غزة. (عدسة إياد البابا)

كتب حسام عزالدين

"مثل حفل العرس، الذي يقام في غياب العروس والعريس"، بهذه الكلمات شبه بعض الصحافيين حالة النقاش والجدل الدائرة في الوسط الصحافي، أو لدى منظمات أهلية شرعت في الآونة الأخيرة في تنظيم ورش عمل مكثفة لبحث وضع الإعلام الفلسطيني.

فـ "العرس" هو جلسات النقاش وورش العمل التي تحاول جاهدة الخروج بتوافق على سبل بناء واقع إعلامي مثالي، و"العريس" هو الصحافيون الغائبون عن التأثير في واقعهم الصحافي والإعلامي، و"العروس" هي الجسم النقابي القادر على لملمة أوضاع الصحافيين والوقوف خلفهم في سعيهم نحو تغيير الواقع الإعلامي بشكل عام.

وتنظم في الآونة الأخيرة، بمبادرة من منظمات أهلية، ورش عمل، يهدف بعضها إلى البحث عن سبل النهوض بواقع نقابة الصحافيين، وبعضها الآخر البحث في واقع الإعلام من حيث التشريعات والقوانين.

وفي حين أن الصحافة المحلية والإعلام بشكل عام بحاجة ماسة إلى قانون خاص بالإعلام الفلسطيني يمكن الصحافيين من الوصول إلى المعلومة بشكل حر، فإن بحث هذه القضايا بمبادرة من قبل منظمات أهلية، وليس الصحافيين أنفسهم، أو النقابة التي يفترض أن تمثلهم وتدافع عن حقوقهم، أسهم في بروز اتهامات و"ثرثرات" تزعم أن دولاً وجهات أجنبية تقف وراء دعم هذه الحالة من النقاش على أمل وضع قانون يلائم رؤية هذه الدول ومفهومها للديمقراطية الغربية وحرية الرأي.

لكن تطوير وبحث واقع ومستقبل الواقع الإعلامي ليس من حق الصحافيين وحدهم، كما يقول البعض، بل هو من حق كل متلقٍ للمعلومات والأخبار، سواء أكان فردا أم مؤسسة.

ويقول الإعلامي نبهان خريشة، المحاضر في جامعة بيرزيت: من حق المنظمات الأهلية بحث موضوع الإعلام، بل من حق أي إنسان بحث هذا الموضوع باعتبار أن الإعلام يدخل في مناحي الحياة كافة.

ويفرق خريشة بين الإعلام والصحافة، وقال "من حق أي مؤسسة أن تمارس النشاط الإعلامي وتبحث فيه، لكن ليس من حق كل مؤسسة أن تمارس الصحافة".

وأضاف "الإعلام أوسع من العملية الصحافية".

النقابة .. قضية القضايا

وبالتوازي مع بحث قضايا الإعلام من خلال ورش عمل ومشاريع دراسية، بدأ صحافيون منذ مدة ببحث واقعهم مجدداً، وتحديداً "قضية القضايا" المتمثلة بحاجتهم إلى جسم نقابي يدافع عنهم وينظم العملية الصحافية المحلية على الأقل.

وآخر "حفلات النقاش" التي بدأت تقترب من إمكانية تسميتها "مبادرة"، ما يعكف عليه بعض الصحافيين، من إحياء النقاش مجدداً حول إشكالية النقابة والصحافيين، هذا النقاش الدائر منذ سنوات من دون التوصل إلى نتيجة.

وما يميز النقاش الدائر بين الصحافيين منذ أيام، أنه بدأ يأخذ شكل النقاش "المؤسسي"، حيث شارك صحافيون فلسطينيون يمثلون مؤسسات صحافية محلية رسمية، وعربية، وحتى دولية، في اجتماعات، ما زالت متواصلة، بهدف التوصل إلى نتيجة تفضي إلى تفعيل دور النقابة، أو إلى بلورة توجه جديد، وهما خياران يتراوحان ما بين الالتقاء أو الافتراق: الوئام في جسم نقابي موحد، أو الطلاق.

وينقسم الصحافيون في آرائهم بشأن واقع النقابة ودورها، حول المحاور التالية:

١- الدخول إلى النقابة عبر انتساب غير المنتسبين أو من رفض تنسيبهم فيها، وإمكانية إحداث التغيير من داخلها.

غير أن أصحاب هذا الرأي يواجهون بموقف "ضبابي" من قيادة النقابة، وبخاصة فيما يتعلق بتنسيب الصحافيين في النقابة، حيث أن غياب النظام الأساسي للنقابة عن متناول أيدي الصحافيين أنفسهم، يدفع مجلس النقابة إلى التفرد في تحديد رؤيته "القانونية" لاعتماد أي صحافي جديد عضواً في النقابة أو رفضه.

والسؤال الذي يحتار الصحافيون في الحصول على إجابة عنه، هو: هل سيتم التعامل مع صحافي يعمل في مهنة الصحافة منذ أكثر من عشر سنوات، كأي صحافي جديد إذا انتسب للنقابة حديثاً، وبخاصة أن "قانون النقابة" لا يمنح الصحافي حق الترشح أو الانتخاب إلا بعد مرور عامين على انتسابه.

وقد حاول صحافيون لقاء نقيب الصحافيين للبحث عن إجابات لهذا السؤال، لكن اللقاء مني بالفشل بعد تملص النقيب منه.

وفي كل الأحوال، فإن أصحاب هذا الرأي لا يغفلون أيضاً، ضرورة "غربلة" العضوية بعد إعلان النقابة عن أسماء الأعضاء المنتسبين إليها قبل التوجه نحو أي مؤتمر جديد للنقابة. وفي نهاية المطاف، فإن "التعثر" أو عرقلة عملية تنسيب الصحافيين غير المنتسبين، أو "التحايل" لمنع "غربلة" العضوية، من شأنه أن يعيد الصحافيين إلى نقطة الصفر مجدداً، وربما البحث عن طريق آخر قد يفضي إلى الافتراق.

٢- السعي لتشكيل جسم نقابي جديد.

يوازي هذا المحور، في مدى أهميته بين الصحافيين، المحور الأول، حيث يرى البعض أن تجاهل مجلس النقابة لكل هذه اللقاءات ولمطالب الصحافيين، ومدى حاجتهم إلى جسم نقابي مهني يوفر لهم الحماية النقابية على الأقل، بعدما عجزت الحكومة عن توفير الحماية الجسدية والقانونية، يجب أن يدفع الصحافيين للبحث عن آلية تشكيل جسم نقابي جديد للصحافيين.

لكن ما يتخوف منه الصحافيون، هو ما برع فيه مجلس النقابة في تصوير من يحاول تشكيل جسم نقابي جديد، كمن يحاول شق "وحدة الصف الوطني الفلسطيني، وضرب التاريخ السياسي للشعب الفلسطيني"، وبالتالي تصنيفه في خانة "المتآمرين"!

٣- دفع هذا التخوف، الذي يبرز في المحور الثاني، بعض الصحافيين نحو تبني رأي ثالث، يتمثل في التوجه نحو الأحزاب والفصائل لكي تمارس ضغوطها على مجلس النقابة، وتحديداً النقيب، ليبادر إلى فتح الباب أمام الصحافيين للانتساب، والالتزام بتشكيل لجنة نزيهة تشرف على عملية "غربلة" العضوية، ومن ثم تحديد موعد للانتخابات.

ويعارض بعض الصحافيين التوجه للفصائل والأحزاب، باعتبار أن المطلوب هو تشكيل نقابة مهنية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، بعيداً عن العودة مجدداً إلى المحاصصة الحزبية في العمل النقابي على حساب الجانب المهني.

٤- يبرز رأي رابع، يتمثل في الدعوة إلى تشكيل أندية للصحافيين في كل محافظة على حدة، باعتبار أن جهد لملمة الصحافيين في أرجاء الوطن كافة بحاجة إلى تفرغ تام من قبل متطوعين، وهو ما قد يبدو صعباً في ظل انشغال الصحافيين في عملهم، لكنه قد يكون ممكناً إذا كان على صعيد المدينة الواحدة، كما أن مثل هذا التوجه قد يجرد مجلس النقابة من "ورقة" اتهام الصحافيين بالسعي لشق النقابة.

ومهما كان الرأي الذي سيتوافق عليه الصحافيون في النهاية، فإن الأمر الذي يحظي بتوافق حتى الآن هو ما بدأه صحافيون بشكل فعلي من عملية تسجيل لكل الصحافيين القائمين على رأس عملهم، وحشد أكبر عدد ممكن من الصحافيين المهنيين لدعم أي شكل أو توجه من الممكن أن يقدم عليه الصحافيون في الفترة القريبة المقبلة.

ويشارك في هذه النقاشات إعلاميون في قمة الهرم الوظيفي في مؤسسات إعلامية كبرى، وهو ما يعطي هذه النقاشات أهميتها.

وقال خريشة، الذي يشارك في هذه النقاشات، "لا يمكن القول إن هذه النقاشات وليدة اللحظة الراهنة، بل تندرج ضمن تحركات مستمرة لتحسين الوضع الصحافي الفلسطيني، وبخاصة أن الجسم الصحافي النقابي يعيش حالة من الترهل التي لا يمكن السكوت عن استمرارها".

ولعل العامل الأكثر تحفيزاً للصحافيين على التحاور والبحث عن سبل لتطوير وضعهم المهني، هو تزايد الانتهاكات لحرية العمل الإعلامي، لاسيما الاعتداءات التي نفذت ضد العديد من الصحافيين والمؤسسات الإعلامية في ظل حالة الفلتان الأمني السائدة في الأراضي الفلسطينية، وكذلك تكرار عمليات خطف الصحافيين الأجانب، من دون أن يكون لتحركات الصحافيين الاحتجاجية تأثير حاسم في وضع حد لهذه الانتهاكات، في ظل ضعف النقابة، وبخاصة في الضفة الغربية.

ويشارك في هذه النقاشات مؤسسات إعلامية رسمية، مثل هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية.

وقال مدير البرامج في التلفزيون عماد الأصفر أن الصحافي العامل في المؤسسات الإعلامية الرسمية بحاجة ماسة لتوفير الحماية له من قبل جسم مهني فاعل.

وأضاف "في الآونة الأخيرة، ومع تفاقم حالة الفلتان الأمني مقابل ضعف هيبة السلطة، ازدادت حاجة الصحافي العامل في المؤسسة الرسمية إلى وجود جسم نقابي يوفر له الحماية".

ويتفق الأصفر مع الرأي القائل إن "العديد من المؤسسات الأهلية بدأت تشغل نفسها بالبحث في قضايا الإعلام، في ظل غياب نقابة جامعة للصحافيين، كان من المفترض أن تبادر هي إلى مثل هذه الأنشطة".

وقال "هذا الأمر معيب جداً بحق الصحافيين".

ونوه إلى أن نقاشات الصحافيين ومبادراتهم لتنظيم وتطوير واقعهم الصحافي والمهني "ليست الأولى"، موضحاً أن "نقابة الصحافيين تتحايل دائماً على هذه النقاشات وهذه المبادرات، وتحاول تشويهها بإدخال مصطلحات غريبة عليها، كاتهام الصحافيين بالسعي نحو التطبيع، كما تحاول امتصاص حالة النقمة والرغبة في تطوير الواقع الصحافي بأساليب شتى". وهي أساليب لم يتنصَّ الحصول على تعقيب من نقيب الصحافيين عليها، وهو الذي تهرب من اللقاء مع عدد من الصحافيين لمناقشة الآراء سالفة الذكر في هذا التقرير.